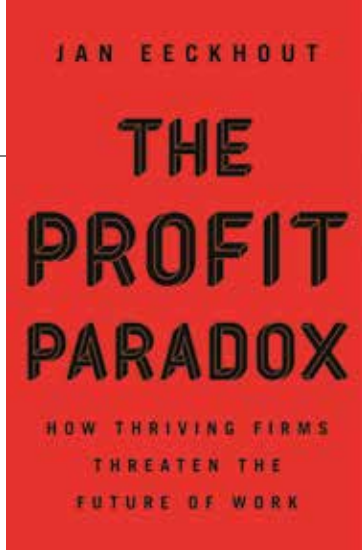


طواغيت السوق



جان إيكاهوت
مفارقة الربح: كيف تهدد
الشركات المزدهرة مستقبل
العمل

Jan Eeckhout

**The Profit Paradox: How
Thriving Firms Threaten
the Future of Work**

Princeton University Press
Princeton, NJ, 2021, 336 pp., \$27.95

كان عالم ما قبل كوفيد محملاً بأكثر مما يستحق من دواعي القلق والمعضلات الاقتصادية. ففي الاقتصادات المتقدمة، لم تُترجم الوسائل التكنولوجية الجديدة المذهلة إلى نمو اقتصادي كبير، وحتى هذا النمو البطيء لم يرفع دخل العاملين كثيراً، في ظل تراجع حصة العمل من الدخل. وبينما كان أي ارتفاع طفيف يطرأ على دخل العاملين يذهب في الأساس إلى أصحاب الأجور الأعلى، ظلت أجور العاملين أصحاب المهارات المحدودة والمتوسطة إما كما هي أو انخفضت. والجائحة تتسبب في تعزيز هذه الاتجاهات: فلا يزال الناتج أقل بكثير مما كان سيصل إليه لو لم تكن جائحة كوفيد-19 قد ظهرت، كما تحملت العمالة محدودة المهارات مغبة فقدان الوظائف، وازدهرت الشركات المهيمنة بينما عانى كثير من المشروعات الأصغر.

وفي كتابه «مفارقة الربح» يفترض جان إيكاهوت أن الوسائل التكنولوجية الحديثة تستطيع أن تحقق تحسناً هائلاً في مستويات المعيشة للجميع. والسبب وراء هذا التراجع هو ازدهار الشركات المهيمنة، الذي يمكن إرجاعه إلى استحواد الطرف الأقوى على جميع المزايا بسبب طبيعة الوسائل التكنولوجية الحديثة وضعف السياسات الداعمة للمنافسة. ونجاح الشركات المهيمنة، الذي ينعكس على أرباحها الهائلة وانتعاش أسواق الأسهم، لا يعود بالمنفعة على العاملين فيها — ومن هنا تنشأ مفارقة الربح. ويقول إيكاهوت بضرورة كبح قوتها السوقية، تماماً مثلما حدث خلال حقبة السارق النبيل.

ومن خلال مزيج من أحدث البحوث الأكاديمية والقصص الشخصية والأمثلة المتنوعة — من الجعة إلى المنسوجات وحتى الإعلانات عبر الإنترنت — يربط إيكاهوت بين محن العاملين والقوة السوقية. ويرى أن القوة السوقية تفضي كذلك إلى تفاقم العزل الأخرى في المجتمعات — بدءاً من تراجع حرية الحركة الاجتماعية والجغرافية وحتى تزايد الوفيات وتغير المناخ — فالشركات تستفيد من قوتها إلى أقصى حد لكي يحجم السياسيون عن التحرك (بشأن المناخ) أو السياسات الضارة (الخاصة بالأفيون).

ويسوق إيكاهوت أمثلة توضيحية من الولايات المتحدة، مما يدعو القارئ إلى التساؤل عما إذا كان يمكن استخلاص دروس من التجربة الدولية. وفي النهاية، فالمشاركة في سوق العمل لم تتراجع في أوروبا في العقود الأخيرة، وكانت زيادة عدم المساواة في توزيع الأجور وتراجع نصيب العمالة من الدخل القومي أقل منها بكثير في الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، توقفت أوروبا عن التقارب من مستويات المعيشة في الولايات المتحدة منذ أربعة عقود مضت. فهل تشير هذه الحقائق إلى

اعتماد أوروبا للوسائل التكنولوجية بقدر أقل، أم إلى قوة إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار، أم إلى شيء آخر تماماً؟ وبينما يسوق الكتاب بعض الحجج المقنعة عن دور النفوذ السوقي في محن العاملين، فإنه لا يتحدث عن حجم ذلك الدور ويتركه سؤالاً بلا جواب. وإذا كان قد أمكن احتواء النفوذ السوقي، فهل كانت طبيعة التقدم التكنولوجي (الموفر للعمالة بصورة متزايدة) ستصيب العاملين بهذا الضرر الشديد، مثلما تتساءل دراسة Daron Acemoglu and Pascual Restrepo ودراسات أخرى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل معالجة النفوذ السوقي تبشر حقاً بمزيد من الرخاء للجميع؟

نجاح الشركات المهيمنة، الذي ينعكس على أرباحها الهائلة وانتعاش أسواق الأسهم، لا يعود بالمنفعة على العاملين فيها.

فما الذي ينبغي القيام به؟ يقول إيكاهوت إنه يتعين تعزيز مكافحة الاحتكار والتفكير مجدداً في حقوق الملكية الفكرية. وتتسق بعض مقترحاته مع الفكر الحالي، بينما بعضها الآخر جديد على الجدل الدائر، مثل الغرامات اللاحقة على عمليات الدمج التي لا تحقق أهدافها، أو براءات البيانات «المعكوسة» التي لا تمنح القائمين بجمع البيانات إلا حقوقاً حصريّة. فبينما يُعاد النظر في أطر مكافحة الاحتكار على جانبي المحيط الأطلنطي، فكتاب إيكاهوت تذكرة قوية لنا بأن إعادة النظر هذه يجب أن تكون واسعة النطاق. **FD**

رومين ديوفال، مدير مساعد في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي